

سياسات التوطن الصناعي في الوطن العربي
و اثرها على استقرار العمالة

الاستاذ المساعد الدكتور ماهر صبري درويش
كلية الادارة و الاقتصاد - الجامعة المستنصرية

المستخلص

في الوقت الذي يعتمد اختيار مواقع التوطن الصناعي في أكثر الأحيان على عوامل خارجية تتمثل بسياسات و استراتيجيات الدولة نرى ان مشاريع القطاع الصناعي تخضع لعوامل داخلية تعطي حرية كبية للمستثمر في اختيار الموقع الملائم.

ان هذا البحث يناقش و يحلل واقع و نمو و تطور النشاط الصناعي بقطاعاتها و فروعها المختلفة . ان صور التوطن الصناعي تشير الى وجود تركيز عالي للمشاريع الصناعية في بعض الدول العربية الا ان هذه الصورة قد تغيرت بشكل كبير بحيث اصبحت المشاريع الصناعية في بعض الدول العربية تشكل اكثر من نصف اجمالي المشاريع في الأقطار العربية و هذا بدوره ساهم و بشكل فعال في تنظيم التوطن الصناعي للمشاريع الصناعية و التي تعكس واقع التركيز التوطن الصناعي في الدول العربية و تعطي رؤية مستقبلية للمشاريع الصناعية بقطاعاتها و فروعها الرئيسية و المهمة و الحيوية في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في الأقطار العربية .

Abstract

At the time The choice of settling industrial sites in more often to external factors are the State policies and strategies we see that the industrial sector projects are subject to internal factors glomus give freedom to the investor to choose the appropriate site. This research analyzes and discusses the reality and the growth and development of industrial activity Baktaatha and its various branches.

The images of endemism Industrial refers to a concentration high for industrial projects in some Arab countries, but this picture has changed dramatically so that the industrial projects in some Arab countries constitute more than half of the total projects in the Arab countries and this Badra contributed and effectively in the organization of endemism industrial and industrial projects that reflect the realities of the industrial focus of endemism in the Arab countries and give a future vision for industrial projects Baktaatha and its principal and important and vital in the economic and social life and politics in the Arab countries.

المقدمة :

ان التركيز الصناعي او بمعنى آخر توطين المشاريع الصناعية في مناطق بعيدة دون سواها ذات فوائد واضرار بنفس الوقت و على سبيل المثال يعتبر التركيز الصناعي مفيد حيث انه يؤدي الى خلق توعية صناعية تساهم في تسريع عملية التصنيع كما و تساهم في خلق روح التنافس و استعمال افضل للبنى الأرتكازية بينما يعتبر مضراً كونه يؤدي الى بقاء بعض المناطق غير منكورة نسبياً كما و يؤدي الى زيادة الهوة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية بين المناطق المختلفة .

و يلاحظ على صعيد الدول العربية ان معدلات النمو الصناعي لدولة معينة تتركز في بعض المناطق بدلاً من ان تتوزع على مناطق اوسع لتلك الدولة .

ان الواقع الصناعي في الدول العربية يتميز بمشاريع صناعية على صعيد القطاع الخاص و العام و ان تحديد سمات التوطن للمشاريع الصناعية لا يعتمد على المؤشرات الاقتصادية فقط بل هناك مجموعة من الاعتبارات الاجتماعية و السياسية التي تعتمد على اهداف خطة التنمية و سياسة الدولة في ذلك القطر . ان مشاريع هذا القطاع في كثير من الأحيان تقام في مناطق لا تتوفر فيها مستلزمات البنى الأرتكازية الا ان توفيرها مع اقامة هذه المشاريع تدخل ضمن نشاطات مرافق اخرى . ان اقامة مشاريع القطاع العام و الخاص في مناطق معينة قد لا تكون بهدف تطوير هذه المناطق او لأهداف استراتيجية .

و على ضوء ذلك فأن اختيار المواقع لمشاريع القطاع الصناعي قد يعتمد على اسباب تعتبر خارجية بالنسبة للمشروع من وجهة النظر الفنية . ان الهدف الرئيسي للمستثمر هو تحقيق افضل عائد اقتصادي للاستثمار اضافة الى انه حر في اقامة المشروع في الموقع الذي يناسبه ضمن اطار خطط التصنيع التي تعدها المؤسسات الصناعية في كل قطر عربي .

المبحث الأول - منهجية البحث**1- مشكلة البحث**

تتطوي مشكلة البحث على تحديد هذه الصناعة و عدم اعطاء المكانة اللائقة بها في الاقتصاد العراقي لما يتمتع به العراق من حضارة عمقها آلاف السنين و يمكن تحديد المشكلة بالأسئلة التالية :

- أ- ما هي الأبعاد الاستراتيجية التي يمكن اعتمادها في هذه الصناعة
- ب- متى يبدأ دور الأفراد و المنظمات في التشخيص و المعالجة في الأخفاق
- ج- تكييف الهياكل التنظيمية لتلائم مع الدول المتقدمة في هذا المضمار
- د- عدم الأسراف في المواد الطبيعية و تجنبها الآثار السلبية

2- اهمية البحث

تكمن اهمية البحث من خلال التطورات السريعة التي اثرت على العالم و خاصة في مجال التطور العلمي والتقدم الثقافي بالإضافة الى زيادة حجم الاستثمارات الصناعية التي جاء بها التوطن الصناعي كمفهوم و فلسفة حديثة كونها تسعى الى تطوير و انفتاح الأسواق الصناعية على بعضها و الدخول للأسواق العالمية و العربية وبالتالي تأثيرها المباشر على اقتصاديات البلدان العربية .

3- أهداف البحث

- يهدف البحث في تحديد الاستراتيجية الملائمة لهذه الصناعة في الاقتصاد العربي و تتفرع من هذا الهدف :-
- أ- تحديد العوامل الأكثر ملائمة و تأثيراً في الاقتصاد العربي لتجنب الآثار السلبية و الهدر و الأضرار للبيئة و عدم المساواة في قسمة العمل الدولية .
 - ب- تحديد المشاكل التي يعاني منها التمكن الصناعي في كافة الجوانب الفنية و الاجتماعية و البنيويةالخ .
 - ج- تسليط الضوء على هذه الصناعة و تطويرها على مختلف المستويات .
 - د- تحديد السمات الاستراتيجية لها من خلال تنظيم و تطوير عملية الإنتاج ثم توزيع هذا في كل ظروف المنافسة الكاملة .

4- فرضية البحث

افترض الباحث :-

- 1- رغم تعدد و تشعب هذه الصناعة فلا بد من وجود استراتيجية أكثر تناسباً و ملائمة .
- 2- ان التوطن الصناعي سيؤدي الى اثر ايجابي على الاقتصاد العربي .
- 3- ان التوطن الصناعي سوف يعمل على تحفيز الاقتصاديات الأخرى و كذلك الاستثمار (الداخلي الخارجي) .
- 4- وجود علاقة بين عدة عوامل مما يكمل بعضها البعض

5- حدود البحث

- أ- الحدود الزمانية : تمثلت الحدود للعام 2007-2008-2009
- ب- الحدود المكانية : الصناعة العراقية و العربية من خلال المصادر المتنوعة في مضمار التمكن الصناعي وكذلك منظمة و مركز التنمية الصناعيين اضافة الى مجمل الدراسات و البحوث و المجالات ذات العلاقة والمراكز البحثية العربية

6- اسلوب البحث

اعتمد الباحث على استعراض المفاهيم النظرية و الأسلوب التحليلي و الوصفي لهذه الصناعة و الاعتماد على الأجابات لأصحاب القرار صانعي هذه الصناعة و روادها اضافة الى المعلومات المتوفرة في المكتبات .

المبحث الثاني - المفاهيم النظرية ذات العلاقة بالتوطن الصناعي

أولاً : المقصود بالتوطن الصناعي

يشير مصطلح توطن صناعة ما ، او المنشآت الصناعية و التجارية الداخلة في هذه الصناعات ، الى الحيز او الموقع او المكان الجغرافي لهذه الصناعة او هذه المنشآت التي تمارس فيه نشاطها بهدف تحقيق اقصى معدل من الربح . و لقد ادى التفاوت الواضح في الخصائص الاقتصادية و الطبيعية بين البلدان العربية المختلفة الى تفاوت و اختلاف الأنشطة الاقتصادية و درجة تقدمها او تخلفها الاقتصادي و الاجتماعي و بالتالي الى زيادة الفوارق الاقتصادية و الحضارية نظراً لما تمارسه هذه الخصائص الاقتصادية و الطبيعية من تأثير كبير على هذه الأنشطة و بالتالي كفايتها الانتاجية . و مع التسليم بأن درجة نجاح الفرد او المجتمع في اشباع حاجاته من السلع والخدمات تتوقف الى حد كبير على القدر المتاح من الموارد الطبيعية و البشرية و المعارف الفنية و على درجة استغلاله لهذه الموارد و طريقة توزيعها بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة و توزيع هذه الأنشطة على البلدان العربية يصبح للقرار الذي يتخذ بشأن توطین صناعة ما اكبر الأثر في تحديد نمط التنمية الإقليمية و على الدرجة نفسها من الأهمية فيما يتعلق بالقيام بنشاط صناعي معين من عدم القيام به.

ثانياً : التوطن الصناعي و التنمية الإقليمية

ان القضية الرئيسية التي يثيرها تخطيط التنمية الإقليمية هي تحديد المشكلة الإقليمية ، فهي شأنها شأن اي مشكلة اقتصادية او اجتماعية ، تحددها طبيعة المجتمع و قيمه السائدة حيث يقرر المجتمع مجموعة من الظروف و الأحوال التي تشكل المشكلة و مدى ارتباطها بأهدافه التي تحقق العدالة الاقتصادية و الاجتماعية لكافة السكان . لذا يعتبر تخطيط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الإقليمية من ادق القضايا التي توجهها الأقطار المتقدمة صناعياً و تلك التي لازالت في المراحل الأولى من التصنيع و على حد سواء(المصدر : د / موسى احمد رشاد 2006-60 مصدر سابق) .

و المشكلة الإقليمية لا تكمن في تحديد مجموعة الظروف و الأحوال السائدة غير المرغوب فيها فحسب بل و في تحديد مجموعة الإجراءات و التدابير اللازمة للقضاء على هذه المشكلات ، دون ان تنثير هذه الإجراءات او التدابير اي مشكلات جديدة تتعارض مع طبيعة المجتمع و قيمه سواء بالنسبة للقطر موضع البحث او لباقي الأقطار . ان نقطة البدء في التخطيط التوطيني الإقليمي هي تحديد المشاكل المتصلة بالتوزيع المكاني للنشاط الصناعي (المصدر ندوة التنسيق الصناعي 2006-50 مصدر سابق) .

و حيث تنطوي هذه العملية على اهداف اقتصادية و اجتماعية فأن اهداف سياسات التوطن تتمثل في هدفين رئيسيين هما :-

(1) د/موسى - احمد رشاد 2006 - ص55

(2) مركز التنمية الصناعية 2008

1- الانتشار من البلدان المتقدمة و المكتظة و التي بلغت حداً من التقدم و النمو الصناعي اصبحت معه الوفورات الاقتصادية و الاجتماعية سالبة ، و الذي قد يؤثر على كفاءة و اداء النظام الاقتصادي و الاجتماعي . اضافة الى المساوئ الناجمة عن الاكتظاظ و الازدحام و من تلوث البيئة و استنزاف الموارد المتاحة و ارتفاع تكلفة المعيشة و الأجور و الأرض و من ضغط على المرافق العامة و هي الصورة التي تبدو عليها المراكز الحضرية الرئيسية المتضخمة في البلدان المتقدمة صناعياً ، و في بعض البلدان النامية و بخاصة تلك التي تحقق قدر ملموس من التطور و التقدم الصناعي .

2- الأسراع بتنمية الدول المتخلفة للقضاء على الثغرات الاقتصادية و الاجتماعي الذي يعزى الى التفاوت في هبات الطبيعة كالتوزيع غير المتكافئ في الموارد الطبيعية و البشرية بينها ، و الى اسباب تاريخية او الى الآثار التراكمية للوفورات الاقتصادية .

و بسبب هذا التفاوت بين الدول و بخاصة في الأقطار النامية فأن تحقيق التنمية الإقليمية يتطلب الأخذ بسياسة تهدف الى تحقيق النمو المتوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية في كافة الأقطار و ذلك في الأطار العام لنمو الاقتصاد القومي ككل . (UNIDO.2005-6)

ثالثاً : سياسات التوطن و التنمية الإقليمية

تتضمن خطة التنمية الإقليمية القرارات المتعلقة بتوزيع الاستثمار ما بين الأقطار المختلفة (*) . و مهما يكن من امر المشكلات التي تتصدى لها او الأهداف التي تسعى الى تحقيقها و الأدوات التي تستخدمها فأن مشكلة التنمية الإقليمية تنطوي على الاختيار بين توزيع الموارد المحدودة المتاحة للاستثمار على الأقاليم المختلفة بصورة عادلة و بين تركيز الاستثمار اي الاختيار ما بين النمو الإقليمي المتوازن و بين النمو من اقطار الدول العربية . الا ان هذا الاختيار لا ينطوي على الاختيار بين البدائل الاقتصادية فحسب بل و ينطوي ايضاً على صراع بين الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و مع انه من الصعوبة بمكان في ظل الأنماط السائدة من التوطن ونقص البيانات و المعلومات عن العوامل المؤثرة في تحديد التوطن ، فأن تحديد النمط الأمثل للتوزيع المكاني للاستثمارات الصناعية الذي يحقق اهداف التنمية . المصدر : (Beacham and williams-2005-80) . لذا لا بد من استعمال سياسة التوطن التي تحقق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية التي تتضمنها الخطة ، من بين سياسات التوطن القائمة اما على عدالة التوزيع بين الدول او على تركيز الاستثمار في مناطق ، او مراكز معينة او باستخدام السياستين معاً ، اي التوفيق بين تحقيق اقصى نمو اقتصادي ممكن و تحقيق العدالة في التوزيع . (المصدر: 86-2000 David , Smith)

* لخص تقرير اللجنة الاقتصادية لأوروبا 2007 القرارات التي يتعين اتخاذها عند البدء بعملية التوطن الصناعي في اربعة قرارات هي :

1- التوقيت و يتضمن تحديد متى و عند اي مرحلة من مراحل التنمية يمكن البدء بسياسة ناجحة لتحقيق اهداف النمو السريع .

2- تحديد دور الصناعة الذي سوف تلعبه في عملية التحول الاقتصادي و الاجتماعي

3- تحديد نمط توزيع الاستثمار الصناعي

4- دور المشروع الكبير الحجم في برنامج التصنيع . (David smith 2006-8)

مما لا شك فيه ان سياسة توزيع الاستثمار بالتساوي بين الأقاليم المتقدمة وفق معايير محددة كالنسبة المئوية للبطالة ، او متوسط دخل الفرد تنطوي على بريق سياسي و اجتماعي و بصورة خاصة في الدول التي قد تتعرض للكساد ، الا انه من ناحية اخرى يكرس النمط السائد للتوطن و الذي قد لا يكون النمط الأمثل (المصدر السابق) . اما في الأقاليم المتخلفة او النامية فأن تطبيق هذه السياسة يتجاهل حقيقة ان الموارد الاقتصادية ليست موزعة بالتساوي على الأقاليم كما يتجاهل ان المزايا النسبية يمكن تحقيقها من اقامة الصناعات في بعض الأماكن دون غيرها .

من ناحية اخرى فأن السياسة الاقتصادية تقوم على تركيز الاستثمار في مناطق معينة و تتوقف آثار و فاعلية هذه السياسة على الهدف من تطبيقها . و لذا تختلف النظرة الى تطبيق هذه السياسة بهدف تخفيف حدة البطالة المحلية و الإقليمية عنها عند استخدامها بهدف تحقيق التنمية الإقليمية ابو بهدف تحقيق اكبر معدل للنمو الاقتصادي . ففي الحالة الأولى فأن تقديم مستويات من الدعم المالي وفقاً لدرجة خطورة المشكلة لا يترتب عليه اي اخلال بالنمط الصناعي السائد او بعدالة توزيع الاستثمارات الصناعية بين الأقطار المختلفة ، اما في الحالة الثانية فأن تطبيق السياسة الاقتصادية سوف يؤدي الى تركيز الاستثمار الصناعي اي خلق بؤر صناعية في المناطق ذات المزايا النسبية و حيث يمكن للصناعة ان تعمل بكفاءة اعظم نظراً لتوافر عوامل التوطن فيها (نفس المصدر السابق) . ومع ما يترتب على هذه السياسة من تقدم صناعي في المناطق المختارة ، و من امكانية ان تصبح مراكز اشعاع صناعي الا ان تطبيقها بصورة مطلقة وفقاً لمعيار الربحية التجارية سوف يضر بالأقاليم الأقل نمو ، و بالتالي يخل بالعدالة الاجتماعية و يزيد من فجوة التخلف بين المناطق المتقدمة و النامية و هو عكس الهدف الذي تسعى اليه خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية عامة و الصناعية خاصة اذ تهدف الى تضيق هذه الفجوة ان لم يكن القضاء عليها (S.S.Mason.2005-101) .

و عليه لابد من اللجوء الى سياسة توفق بين السياستين و تجمع ما بين هدف تحقيق أقصى معدل من النمو الاقتصادي و بين عدالة التوزيع ، سياسة تهدف الى توطین الاستثمارات الصناعية وفقاً لمعايير الربحية الاقتصادية و الاجتماعية ، لأن مثل هذه المعايير التي تقوم على تقدير مدى مساهمة الاستثمار في تحقيق كافة الأهداف الاقتصادية و غير الاقتصادية الأساسية للتنمية لا تستبعد آلية السوق في توطین الاستثمارات الصناعية تماماً ، والقائمة على تقدير صافي النتائج الاقتصادية للاستثمار و انما تأخذها بعين الاعتبار و تعده من آثارها من خلال البرمجة الصناعية و التخطيط الصناعي الذي يؤكد على اهمية قرارات التوطین بمختلف ادوات سياسة التوطن خاصة اذا ما تعلق الأمر بالصناعات الأساسية الجديدة . غير ان تطبيق هذه السياسة و مدى نجاحها يتوقفان على النظام السياسي و الاجتماعي و نظرة المجتمع الى شرعية تدخل السلطة في حياته الاقتصادية (*) و على تكامل الموارد الطبيعية و البشرية المتوافرة ..

المصدر : (1) مركز التنمية الصناعية 2008 ص20

(2) المنظمة العربية للتنمية الصناعية 2008 ص85

رابعاً : سياسات التوطن الصناعي

يقصد بسياسات التوطن الصناعي مجموعة الإجراءات و التدابير التي تتخذها السلطات للتأثير في ممارسة القرارات المتعلقة بالتوزيع المكاني للنشاط الصناعي ، بدلاً من ترك ذلك لقوى السوق و ذلك ليس من أجل تحقيق توزيع اقليمي متوازن في الدخل و الأنشطة الاقتصادية بغية تحقيق العدالة الاجتماعية فحسب بل و من أجل تسريع عملية التصنيع من ناحية و تطوير الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية من ناحية أخرى و من ثم تخطيط التوطن الصناعي و المدى الذي تذهب اليه و يتراوح ما بين السيطرة المباشرة و بين اجراء تغييرات طفيفة في الظروف و الشروط التي يستطيع من خلالها المشروع ان يتخذ قراره التوطني . و تملك السلطات قرار اختيار الموقع في حين ان دول السوق الحر لا تمتلك سوى اجراء التغييرات في الظروف و الأحوال ، التي يستطيع المنظمون من خلالها المنظمون ممارسة اختيارهم الحر لمواقع نشاطاتهم . و يتوقف استخدام اي من الطرق المختلفة على طبيعة المشكلة ، و مدى تقبل المجتمع للتدخل الحكومي في حياته الاقتصادية .

(مجلة التنمية الصناعية العربية 2007-15)

و كما سبقت الإشارة تختلف الإجراءات و التدابير التي تتخذها السلطات المعنية باختلاف الأهداف التي تسعى الى تحقيقها باتباع سياسة معينة للتوكن الصناعي . فالإجراءات التي تستخدم في تحقيق التنمية الإقليمية غيرها التي تستخدم في الغالب لجلب الصناعة الى مواقع مختارة . ففي الحالة الأولى تعمل على تحقيق الوفورات الخارجية : اقامة الهياكل الأساسية كإنشاء الطرق ، و وسائل النقل و الاتصال ، و المعاهد العلمية و المؤسسات الثقافية ، والمرافق العامة الى جانب المعلومات ، و تقديم البيانات حول العوامل و الخصائص التوطنية في الأقليم المختار ، و الإعلان عن المستقبل الذي ينتظر الأقليم ، مما يزيد من قوة جذب الأقليم للأنشطة الصناعية المختلفة .

(د. موسى ، احمد رشاد 2006-60 مصدر سابق)

اما في الحالة الثانية فأن السلطات تعمل على توفير المناخ الاستثماري ، بأستعمال الحوافز لجلب رأس المال الخاص الى الأقطار في شكل مشروعات فردية او جماعية و تتمثل هذه الحوافز في تقديم الإعانات المالية و تقديم الأموال العامة كالقروض او تخفيض اسعار الفائدة على القروض اللازمة لشراء الأراضي و المباني و الآلاتو كذلك الإعفاءات الضريبية على الدخل او خفضها بنسبة محددة و اعادة تدريب العمالة و قد تعتمد الى المشاركة في الأستثمار مباشرة بأقامة المعامل ، او انشاء المجمعات الصناعية لجذب الصناعة و تقوم بتأجير المعامل الى المشروعات الخاصة . (المصدر : نفس المصدر السابق 2006-80)

و تستخدم السلطة ادوات سياسات التوطن الصناعي بشكل يؤدي الى ابعاد النشاط الصناعي عن مواقع محددة كما هو الحال بالنسبة للمدن و المناطق الحضرية المكتظة بالسكان لتعرضها لضغط الهجرة الداخلية و لعل ابسط اداة قد تستخدمها هي فرض القيود القانونية على انشاء المشروعات الخاصة او بتحديد المناطق التي لا يسمح فيها بأقامة المشروعات . كما قد تلجأ الى تعضيد سياساتها هذه بفرض الضرائب على النشاط الصناعي في هذه المناطق بحيث يؤدي استخدام هذه الأدوات منفردة او مجتمعة في النهاية الى تحويل النشاط الصناعي الى مناطق معينة بهدف تنميتها او ايجاد فرص عمالة جديدة للعاملين فيها .

و عليه تعتمد فاعلية هذه الأدوات عند استعمالها كعوامل جذب او طرد على سياسات التوطن الصناعي و على اهداف التخطيط و طبيعة النظام الاقتصادي و الاجتماعي . (المصدر : نفس المصدر السابق 2006-91)

المبحث الثالث

تخطيط التوطن الصناعي في الوطن العربي

تعتمد الأقطار العربية ، بشكل او بآخر التخطيط اسلوباً لتعبئة و استخدام الموارد المتاحة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية ضمن استراتيجيات عامة للتصنيع ، و تختلف درجة الشمول و الألزام في التخطيط في اقطار الوطن العربي من قطر الى آخر ، تبعاً لأختلاف تظهما الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية . ان تحقيق تنمية شاملة و فعالة تتناول كافة جوانب الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في اقطار الوطن العربي لا يمكن ان تتم بصورة تلقائية . و بالتالي لم يعد اي قطر عربي يأمل في تحقيق التقدم و التطور الاقتصادي و الاجتماعي دون ان يكون هناك ادنى قدر من التخطيط ، بعد ان غدا التخطيط السمة الأساسية للتنمية الصناعية ، ان لم يكن اهم حقائق العصر ، و دون ان يكون للدولة دور هام في الحياة الاقتصادية .

و اذا كان التدخل في الحياة الاقتصادية اصبح مبرراً حتى في الدول الرأسمالية ، بشكل او بآخر فهو اكثر الحاحاً في الدول المتخلفة خاصة و ان المشروع الخاص في هذه الأقطار اضعف من ان يتحمل مسؤولية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية فضلاً عن الافتراض بأن السوق الحر يعمل بمثابة هيئة مركزية لتوجيه استخدام الموارد افتراض تنقصه الصحة . المصدر (د/ صايغ يوسف 2005-18-23)

فالقرارات الاقتصادية للمشروع الخاص للفرد لا تعبر في مجموعها عن تفصيلات المجتمع و اهدافه ، حيث تحكمها بصورة رئيسية الاعتبارات الاقتصادية : تحقيق اقصى الأرباح و القدرة على المنافسة و التوسع . (مصدر سابق) و مهما تكن حجة انصار السوق فأن فاعلية قوى السوق في البلدان المتخلفة تحول دونها مجموعة من المشكلات اضعف من ان يقابلها المشروع الخاص ، ابرزها :-

- 1- عدم توافر الهياكل الأساسية ، اذ الملاحظ ان الأقطار المتخلفة اما تفتقر اليها او تقع بعيدة عنها ، و ترتبط الهياكل الأساسية بالتغيرات الهيكلية المراد احدثها في الاقتصاد كما تمهد لهذه التغيرات . و تتطلب الهياكل الأساسية من نقل و طاقة و خدمات كالتعليم و الصحة و الأسكان استثمارات ضخمة لا يعجز رأس المال الخاص عن القيام بها فحسب بل و يحجم عن استثمار امواله فيها .
- 2- نقص رؤوس الأموال اللازمة للقيام بالاستثمارات الضخمة التي تتطلبها عملية التنمية الصناعية و لا تتوافر في الغالب لدى المنظم الفرد .

3- عدم توافر الأسواق المحلية فالطلب المحلي الفعلي لقطاعات كبيرة من سكان الأقطار النامية على السلع الصناعية يكاد يكون هامشياً ، بسبب انخفاض الدخل الفردي ، بالإضافة الى انخفاض عدد السكان في كثير من هذه الأقطار ، و لهذا فأن تفضيلات المستهلكين في هذه الأقطار لا تصلح لتوجيه قرارات المنتجين ، كما ان ضيق الأسواق المحلية لا تسمح بتحمل عبء مشروعات صناعية ذات كفاءة عالية تستخدم التكنولوجيا الحديثة ، كثيفة رأس المال .

4- عدم وجود المنظم الصناعي فضلاً عن نقص القوى العاملة الفنية و المدربة حيث اثبتت التجارب في البلدان النامية ان النقص في العمل المؤهل و الخبرات الفنية هو السبب الرئيسي الذي يحول دون التنمية الصناعية السريعة كما تؤدي في الغالب الى خسائر بالغة في انتاجية العمل و رأس المال ، تفوق بعدة مرات تكلفة تدريب

العدد المناسب من الناس و كما يشير خبراء اليونيدو ، و منظمة العمل الدولية فأن اهم المشكلات في البلدان النامية تكمن في الاستخدام الفعلي للكوادر الفنية الموجودة و اعداد كوادر اخرى جديدة متخصصة بأقصى سرعة ممكنة و بأقل التكاليف . (كجه جي ، صباح 50/2006)
و لهذا فأن التغلب على اشكال الجمود الهيكلية في الأقتصادات النامية يتطلب ايجاد جهاز عام يعمل على توجيه النشاط الأقتصادي في اطار خطة تعبر كمياً و كيفياً عن العمليا الأنتاجية و التي يتعين القيام بها خلال مدة معينة مقبلة . و لتحقيق الغرض الأساسي من التخطيط تختار هذه العمليات و تصمم بطريقة تضمن الأستخدام الكامل للموارد المتاحة و تلافي التناقضات بين المتطلبات المختلفة بحيث يصبح من الممكن تحقيق معدل ثابت للتقدم والتطور الأقتصادي و الأجماعي . (المصدر : Eur.G 2004.70 , Landa)

المبحث الرابع

سياسات التوطن الصناعي في الوطن العربي

يشير البحث في سياسات التوطن الصناعي و فاعليتها في الأقتصادات العربية قضية النمط السائد للتوطن الصناعي فيها ، و الآثار الأقتصادية و الأجماعية التي تترتب عليه . ففي معظم الأقطار العربية تركزت الصناعة في عدد قليل من المواطن هي في الغالب المناطق الحضرية ، او حول المدن الرئيسية الكبرى . و قد نما هذا النمط في غياب التخطيط ، و تدخل الدولة بسبب الظروف التاريخية التي مرت بها و المتمثلة بخضوعها للسيطرة الأستعمارية و بفعل قوى السوق . فقد اندفع المشروع الفردي في هذه الأقطار وراء تحقيق اقصى الأرباح فمالت الصناعية في هذه الأقطار للتوطن في المدن الكبرى ، و المراكز الحضرية و ذلك نتيجة لتأثير العوامل التالية :

١. القرب من مراكز الأستهلاك
٢. القرب من منافذ التصدير و الأستيراد
٣. توافر العمال المهرة
٤. توافر الوقود و الطاقة (المصدر : المنظمة العربية 2008-85)
و من الواضح ان هذه المزايا تتوافر في الغالب في المدن الكبرى و الحضرية . هذا الى جانب قيام نشاط صناعي في مواقع معينة مع ما يستتبعه من توافر الهياكل الأساسية ، فأن مزيد من الصناعات سوف تندفع نحو هذه المواقع تحت تأثير الأستفادة من الوفورات الخارجية ، الناجمة عن التركيز الصناعي و التجمع الأجماعي . وعلى العكس من ذلك تماماً فأن الصناعات النائية المنعزلة يتعين عليها ان توفر لنفسها الخدمات و التسهيلات الأساسية و لا يتوقف الأمر عند حد توفير المواد الخام و المياه و الوقود و الطاقة و الأحتفاظ بمخزون كبير من قطع الغيار بل يتجاوزه الى ضرورة بناء الطرق و وسائل النقل و الأتصال و المدارس و مراكز التدريب و المساكن ، مما جعل الأنتشار الصناعي في الأقطار النامية غير اقتصادي ، الا انه من ناحية اخرى فقد ادى هذه النمط من التوطن الصناعي لا الى ظهور تفاوت في الدخول ، و مستويات المعيشة و الثقافة بين السكان و خاصة بين سكان

الحضر و الريف ، بل و الى ظهور الكثير من المساوئ الاقتصادية و الاجتماعية : من استنزاف للموارد المتاحة وتلوث بالبيئة فضلاً عن مشكلات الأسكان و النقل و وسائل الأتصال ، و ليس اقلها خطورة تدفق سكان الريف على المدن . و لهذا فقد اصبح من المرغوب فيه اتخاذ كافة التدابير لتقليل الأتجاه نحو المركز الصناعي ، والتوجه نحو الأنتشار الصناعي ، و تحقيق التوازن الأقليمي ، و خلق الأنشطة الصناعية حول المدن الصغيرة ، و تحويلها الى مناطق جذب بعد توفير التسهيلات الضرورية فيها . المصدر (كجه جي / صباح 2008.50. مصدر سابق)

لقد اصبح تدخل الحكومات العربية في النشاط الأقتصادي ، بغض النظر عن نظمها الأقتصادية و الاجتماعية و السياسية ذات اهمية كبيرة فأنشأت من اجل ذلك اجهزة التخطيط و وضعت الخطط الأتنامية ، من اجل ترشيد عملية توزيع الموارد المتاحة للتنمية . و لم يعد دورها مقصوراً على التأثير في توزيع الدخل ، و تحقيق التوازن القصير الأجل لكل من الأقتصاد المحلي و القطاع الخارجي ، اعتماداً على السياستين المالية و النقدية ، بعد ان تجاوزها الى اجراءات و سياسات اخرى كالأستثمار المباشر و التصريح المباشر بأنشاء المشروعات الصناعية الجديدة و اعطاء الحرية للتجارة الخارجية للتأثير في مختلف مشاريع الأقتصاد القومي . (المصدر : كجه جي 2008 مصدر سابق)

من استقراء خطط التنمية فبي الأقطار العربية للعقد الحالي نجد ان برامجها الأتنامية لا تستهدف رفع معدلات الناتج القومي الأجمالي بمعدلات تفوق زيادة السكان فحسب ، بل و تهدف للنهوض بالمناطق و الفئات الاجتماعية الأقل تقدماً و المتأخرة بغية تحقيق التوازن الأقليمي و الأستقرار الأقتصادي و الاجتماعي ، مع توجيه العناية بالريف ، و توفير الخدمات الأساسية و نشر و تشجيع الصناعات الريفية لزيادة فرص العمل و انتاجيته ، للحد من هجرة اهل الريف الى المدن ، كما تهدف خطط التنمية الصناعية ، في اقطار الوطن العربي توزيع المشروعات الصناعية توزيعاً افضل بين مناطق البلاد المختلفة ، و تستوي في ذلك مجموعة الأقطار العربية التي يسودها القطاع العام ، و حيث يستمر استخدام الموارد المتاحة فيها بناء على القرارات التي تتخذها السلطة المركزية للتخطيط ، في شكل خطة شاملة او الأقطار العربية التي يسودها النشاط الخاص او المختلط ، و حيث يستمر استخدام الموارد المتاحة فيها ، و توزيعها على الأنشطة المختلفة بناءً على القرارات الفردية و التفاعل التلقائي لقوى السوق . و عليه فأن سياسات التوطين الصناعي تتراوح في الأقطار العربية ما بين التدخل المباشر في تحديد موكن الأستثمارات الصناعية و بين التأثير غير المباشر على حرية المنظم في اختيار موقع نشاطه الصناعي ، كما هو الحال في اقطار الأقتصاد الحر او المختلط . (المصدر : د/ الشارة عايدة 2006-55)

المبحث الخامس - المؤثرات الأساسية في التوطن الصناعي

أولاً التعاون العربي و التوطن الصناعي

يشكل السعي الى تحقيق التعاون و التكامل الاقتصادي عامة و الصناعي خاصة بين اقطار الوطن العربي ، الوجه الآخر لسياسات التوطن الصناعي في الوطن العربي سواء كان بهدف الاستفادة من السوق العربية الواسعة ، او المزايا بالنسبة لأقاليم الوطن العربي ، و من موارده الطبيعية و البشرية و المالية التكاملية . فعلى مستوى القطر الواحد يكاد يكون هناك اتجاه عام نحو توزيع المشروعات الصناعية بين الأقاليم و المناطق المختلفة في البلاد وفقاً لمعايير الأرباح الوطنية و الاقتصادية و المزايا النسبية لكل قطر ، بما يحقق العدالة بتوزيع الدخل و منح الفرص المتكافئة لكافة ابناء البلاد ، و يعمل على ازالة الفوارق الإقليمية و خاصة بين الريف و الحضر و يحقق التوازن و الاستقرار الاقتصادي و السياسي ، و بما يكفل امنها .

المصدر : (1) د/ موسى . احمد رشاد مصدر سابق

(2) د/ الشارة . عائدة . مصدر سابق

لقد بات واضحاً ان ان الكثير من المساوئ الاجتماعية و الاقتصادية قد رافقت نمط التوطن السئ حالياً و ان اعادة توطین الصناعات القائمة حالياً دونه صعوبات جمة : اقتصادية و اجتماعية و سياسية تجعل تنفيذه امر باهظ التكاليف ان لم يكن مستحيلاً . غير ان الأمر يبدو اكثر عقلانية و قابل للتطبيق اذا ما تعلق بتوطين المشروعات الصناعية الجديدة و التي تتضمنها خطط التنمية و المتوقع اقامتها مستقبلاً ، مع تصنيع الريف و المناطق النائية و ايلاء الصناعات الصغيرة و الحرفية و البيئية اهتماماً خاصاً بالنظر لطبيعتها القابلة للانتشار و قدرتها على امتصاص العمالة الفائضة في الريف كما لا يتطلب اقامتها وتطويرها معارف فنية متقدمة و اموال طائلة و هو ما تفتقر اليهما الأقاليم الخلفية في اقطار الوطن العربي . اما على مستوى الوطن العربي و ازاء التفاوت في المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و لاسيما الصناعي بين الأقطار العربية نتيجة تركيز الأنشطة الاقتصادية في عدد محدود من المراكز الإنتاجية في الوطن العربي ، و اما تعدد و تنوع المشكلات و التفاوت النسبي في وفرة الموارد الطبيعية و البشرية و المالية المتاحة و التي تتطلبها عملية التصنيع و التطور الفني في مواجهة ضيق الأسواق العربية المحلية ، و المصاعب التي توضع امام صادرات المشروعات الصناعية التصديرية و خاصة في الدول النفطية ، في الأسواق الخارجية المتقدمة فإن التعاون الإقليمي متمثل في التكامل الاقتصادي يشكل مجال اقتصادي و فني لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بصفة عامة ، و بقيام هيكل صناعي متقدم و متشابك لديها بصفة خاصة ، تتال من خلاله الأقطار المتكاملة اكبر قدر ممكن من الفعاليات الاقتصادية المتسمة بمزايا اقتصاديات الحجم الكبير التي يتيحها وجود المنطقة التكاملية . و هذا لا يتحقق غالباً الا من خلال التخصص و تقسيم العمل بواسطة اقامة صناعات مترابطة و متشابكة و هذا يعني توزيع و توطین صناعات متكاملة وفقاً لمبدأين اساسيين هما الكفاءة و العدالة .

المصدر : 1- مجلة التنمية الصناعية 2008 مصدر سابق

2- مركز التنمية الصناعية 2008 مصدر سابق

ثانياً : عنصر العمل في التوطن الصناعي

تتصل اهمية العمل كعامل من عوامل التوطن اتصالاً وثيقاً بالتوزيع الجغرافي للعمالة و حركة انتقالها . وبسبب التباين في توزيع عنصر العمل و لاسيما العمالة الماهرة بين الأقطار المختلفة و ارتباطه بمواقع جغرافية معينة ، يصبح عنصر العمل عامل مؤثر في تحديد التوطن الصناعي و يجعل منه عنصر جذب يدفع بالصناعة الى التوطن قريباً من مواطن العمل المثلى . (د/ المندلاوي ، اسماعيل حسن مهدي 2008-100) و في الأقطار العربية وحيث تتوفر العمالة الماهرة الفنية و المهندسية في عدد قليل من المراكز الحضرية، ونتيجة لعدم ميل هذه العمالة الى الانتقال الى المناطق المختلفة فقد مالت الصناعة الى التركيز في هذه المراكز دون غيرها، وان هذه الأقطار غالباً ما اقامت في اطار خططها الانمائية صناعات متقدمة تتطلب انواعاً معينة من المهارات فأن الميل للتركز الصناعي بالقرب من مواطن العمل الماهر يصبح اكثر قوة و يزداد هذا مع تقدم مراحل التنمية وتبني تقنيات انتاجية متطورة واقامة صناعات ثقيلة. (المصدر: نفس المصدر السابق، د/ صايغ يوسف 2008) و في كثير من الحالات و حيث يتعذر على هذه الأقطار و بخاصة قليلة السكان توفر العدد الكافي من العمالة الماهرة من المصادر المحلية (التعليم ، مراكز التدريب) و غالباً ما تلجأ الى الاعتماد على المصادر الأجنبية لتوفير متطلباتها من العمالة حيث ان نقص المهارات المحلية و الخلل الكامن في تركيبها (في بعض الأقطار) يتحولان الى عقبة في طريق التصنيع . (المصدر : د/ صايغ يوسف 2008) ان استيراد المهارات المطلوبة بالقدر المناسب لأستخدامها في عملية التصنيع امر لا يمكن تحقيقه بسهولة ، كما لا يمكن تصنيع اقتصاد بلد ما بصورة مستقلة عن طريق تكوينه و تشغيله بأيدي عاملة مستوردة او بواسطة مهندسين و فنيين و اداريين اجانب . (المصدر : المنظمة العربية 2008 مصدر سابق)

ثالثاً : اثر التمكن الصناعي في الوطن العربي على حركة العمال

شهدت اقطار الوطن العربي خلال السبعينات حركة انتقالات دائبة و متزايدة في العمالة العربية داخلية وخارجية. فعلى صعيد القطر الواحد ادى اختلاف الأجور و التباين في الظروف المعيشية ، و خاصة بين الريف و الحضر الى جذب سكان الريف و هجرتهم الى المدن . و بالنظر الى ان هذه الهجرة الداخلية تتم غالباً بصورة عشوائية ودون تخطيط مسبق و تسبب انتقال هذه الأعداد من الريف الى المدن مع ما يفرضه هذا الوضع من زيادة الضغط على المرافق و الخدمات و ظهور مشكلة السكن في معظم الأقطار العربية . و من ناحية اخرى فأن هذه الهجرة لا تشكل اضافة حقيقية على القوى الإنتاجية في المدن حيث يفتقرون الى التدريب و التأهيل الكافيين ليتيح لهم اعمالاً منتجة . المصدر : مصدر سابق

و على صعيد آخر فقد ادت الظروف الاقتصادية و الى حد ما الظروف السياسية و الاجتماعية السائدة في اقطار الوطن العربي ، الى جانب التطلع و البحث عن فرص عمل و حياة افضل الى هجرة خارجية ذات اتجاهين مختلفين : الهجرة الى اقطار عربية اخرى او الهجرة الى بلدان اجنبية .

ان انتقال العمالة العربية داخل الوطن العربي و استناداً لحجم القوى العاملة العربية و حركتها ، انها تتم فيما بين الأقطار العربية ذات الكثافة السكانية العالية نسبياً و الأقطار العربية المصدرة للنظ قليلة السكان ،

وبخاصة بعد ان شهدت توسعاً كبيراً في النشاط الاقتصادي في اعقاب حركة تصحيح اسعار النفط في الأسواق العالمية و تستقطب معظم المستويات من العمالة .
و اذ تقدر بعض المصادر حجم القوى العاملة العربية المتنقلة داخل الوطن العربي بنحو 5 ملايين عامل فإن نصف هذا العدد مصدره مصر ، و اكثر من ريعه من اليمن ، و الباقي من الأردن و فلسطين و السودان ولبنان و تونس . و على حين تغطي العمالة الوافدة من مصر مختلف المهارات فإن العمالة الوافدة من اليمن هي بالأساس عمالة غير ماهرة يستقطب قطاع التشييد و الخدمات الأخرى في السعودية معظمها . و عموماً تعتبر السعودية اكبر مستقبل للعمالة العربية اذ تستضيف حوالي مليون عامل . كما تعتبر ليبيا المستقبل الرئيسي للعمالة العربية خارج منطقة الخليج .

(المصدر : ، مركز التنمية الصناعية 2008 ، د/ صايغ يوسف 2008-10-25)

و قد استقبل العراق في الآونة الأخيرة عدد كبير من العمالة العربية معظمها من مصر و شملت كافة القطاعات الاقتصادية .

اما الاتجاه الآخر لهجرة العمالة العربية الى خارج اقطار الوطن العربي فتتمثل في هجرة حقيقية لحوالي 2 مليون عامل عربي هاجروا الى اوربا من الجزائر و المغرب و تونس . هذا الى جانب هجرة الكفاءات العربية عالية المستوى (العقول) الى الدول المتقدمة حيث تشير التقديرات الى ان اجمالي عدد الكفاءات المهاجرة في نهاية عقد السبعينات بحوالي 500 الف فرد ما بين مهندس و طبيب و عالم كما ان هناك ما بين (10-15) الف عقل عربي معظمهم من العراق و سوريا و لبنان و فلسطين و مصر و الجزائر و تونس و المغرب يتسربون سنوياً الى خارج الوطن العربي .

مما لا شك فيه ان الهجرة العمالية داخل الوطن العربي كان لها آثارها الايجابية و السلبية ، فمن ناحية فقد شكلت العمالة العربية الوافدة الى منطقة الخليج العربي و ليبيا قوة عمل ساهمت مساهمة فعالة في مختلف الأنشطة الاقتصادية و برامج التصنيع في هذه الأقطار . و من ناحية أخرى فإن تحويلات العاملين في الأقطار العربية الى ذويهم في الوطن الأصلي تعتبر من المصادر الرئيسية للتدفقات النقدية الى الأقطار العربية المصدرة للعمالة . الا انه و في غياب التنسيق و التعاون بين الأقطار العربية و خاصة ما يتعلق منها بتحركات العمالة العربية استقرارها ، فقد تسببت هجرة العمالة في خلق مشكلات للبلدان المصدرة لها تتمثل اساساً في النقص في بعض المهارات و الخبرات . المصدر (د/ صايغ يوسف 2005-18 مصدر سابق)
و تجدر الإشارة الى ان الوطن العربي في مجموعه لا يشكو شحة في موارده البشرية ، فهناك فائض في القوى العاملة العربية غير الماهرة و انخفاض في مستوى تشغيل المرأة العربية بقدر ما يشكو من نقص المهارات وسوء استخدامها و الهدر الكبير الناجم من البطالة السافرة و المقنعة و الجزئية ، الأمر الذي يتطلب تخطيط و تنمية الموارد البشرية العربية و التوسع في التعليم الفني و المهني و التدريب على حساب التعليم الأكاديمي مع تكييف الأخير بما يتفق و متطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الوطن العربي و بما يؤدي الى تحقيق التوازن بين العرض و الطلب على عنصر العمل على المستويين في البلد الواحد و عدد من البلاد العربية . (المصدر السابق)

و أخيراً اذا جازت النظرة الى انتقال العمالة داخل اقطار الوطن العربي على انه يتم في اطار المصلحة العامة و باعتبارها مظهر من مظاهر التكامل العربي فإن هجرة المهارات العربية الى خارج الوطن تمثل استنزافاً لمهاراته و هدراً لقدراته . كما و تشكل خسارة مادية فادحة للأقطار العربية لما تحملته من نفقات الأستثمار البشري في تكوين تلك العقول و المهارات . كما تنطوي ايضاً على اعاقا لجهود التنمية في الأقطار العربية .
المصدر :

١. مجلة التنمية الصناعية العربية 2008 مصدر سابق

٢. المنظمة العربية للتنمية الصناعية 2008 مصدر سابق

المبحث السادس - الأستنتاجات و التوصيات

1-الأستنتاجات

١. تعتمد الأقطار العربية على اختلاف نظمها الأقتصادية و السياسية و الأتجتماعية بشكل او بآخر من حيث درجة الألزام و الشمول التخطيطي اسلوباً لحشد و استخدام الموارد المتاحة للتنمية الأقتصادية و الأتجتماعية ضمن استراتيجيات عامة للتصنيع و هذه لا تتم بصورة تلقائية دون ان يكون للدولة دور كبير في الحياة الأقتصادية .
٢. الدور الهام للقطاع الصناعي في اجراء التغييرات الهيكلية ، و نظراً للطبيعة المعقدة للأستثمار الصناعي و ما يتطلبه من متطلبات مالية و اقتصادية و اجتماعية و عدم وجود الروابط بينه و بين مختلف القطاعات الأقتصادية الأخرى ، بغية قيام مجتمع اقتصادي متوازن فقد اصبح تخطيط التنمية الصناعية قضية حيوية و ملحة .
٣. تركزت الصناعة في المناطق الحضرية و المدن الكبرى و حيث توافرت الهياكل الأساسية و مراكز التمويل و الأسواق و الأيدي العاملة الماهرة نسبياً و تسبب عدد من المساوئ الأقتصادية و الأتجتماعية انعكست آثارها على المدينة و القرية على حد سواء . و ادى تركيز الصناعة في المدن الكبرى الى ظهور اختلالات في مستويات المعيشة و تفاوت الدخل و مستويات التعليم و الثقافة و الصحة بين سكان الريف و الحضر و تحولت القرية بذلك الى مناطق طرد فقد تدفق سكان الريف على شكل هجرة غير منتظمة الى المدينة التي تحولت بسبب توافر فرص العمل و بسبب البريق الحضاري الذي تتمتع به الى مناطق جذب حيث عملوا في اعمال غير منتجة ، و شكلوا بذلك عنصر ضغط على الخدمات و المرافق المتاحة من تعليم و صحة و نظافة و طرق و وسائل نقل و مواصلات و اتصال . وهكذا تحولت المدن و العواصم الى مدن مكتظة بالسكان وبالمساكن و المتاجر و المصانع ، تفقر الى وسائل الراحة و الترفيه و تشكو من الضوضاء و التلوث و قلة النظافة و نقص بالخدمات و كثرة الحوادث .
٤. تعرض المدن العربية حالياً و غالبيتها تقع في مناطق زراعية ، و بسبب تزايد السكان فقد تم اقتطاع المزيد من الأرض حولها و تحويلها الى مباني و مرافق مما ادى الى زيادة مستمرة في اسعار المواد الغذائية لترك لعمل الزراعي .

٥.

٦. غياب نهج سليم لتخطيط التوطن الصناعي على اعتباره جزء من البرامج العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي التي تهدف الى تحسين و تطوير الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع و على اعتباره جزء هام من تخطيط المدن و الريف على حد سواء .
٧. توطن الصناعة في مناطق معينة تحت تأثير مجموعة من العوامل التي تجعل توطن الصناعة في هذه المناطق اكثر ربحية و الأكثر ملائمة لأختيار افضل المواقع البديلة عند توطین صناعة ما و تدنية نفقات الإنتاج والتوزيع الى ادنى مستوى ممكن وصولاً الى اقصى قدر ممكن من الأرباح .
٨. توزعت قوى الإنتاج عامة و الصناعة خاصة لتحقيق اهداف التنمية الإقليمية و الاجتماعية و الاستراتيجية ولاسيما تلك التي تتصل بالأمن و استقرار المجتمع الى جانب الأهداف الاقتصادية .

2- التوصيات

١. يرتبط التخطيط الصناعي الإقليمي بالتوزيع القومي للصناعة و بالتنمية الإقليمية اذ سيؤدي توزيع الاستثمارات الصناعية على الأقاليم المختلفة الى استقطاب الصناعات الأخرى المكمل و المساعدة و الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بها مع ما يستلزم ذلك من قيام الهياكل الأساسية و توفير الخدمات و الرعاية الاجتماعية و ما ينتج عن ذلك كله من مزايا الوفورات الخارجية يؤدي الى النمو السريع لهذه الأقاليم
٢. احداث تحولات اجتماعية تصلحها قيام النقابات و التنظيمات العمالية و الاتحادات الصناعية و المؤسسات الشعبية لا تهدف الأسهم في العملية الإنتاجية فقط بل و في المشاركة في صنع القرارات الاقتصادية والاجتماعية و السياسية .
٣. ادخال مظاهر التقدم الحضاري و تغيير انماط الهياكل و توفر فرص العمل لمزيد من القوى العاملة و اعطاء المجال لدخول المرأة العربية ميدان العمل في الصناعة و في الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية المرتبطة بها .
٤. تجنب الآثار الاجتماعية السلبية للتركز الصناعي في المدن ، و لا سيما تلك التي تتصل بهجرة سكان الريف الى المدن ذات الجذب الحضاري و تنطوي عملية تخطيط التوطن الصناعي على تصنيع الريف و مكنته الزراعة بغية تحقيق التوازن بين مختلف الدول وازالة الفوارق الإقليمية بما يؤدي الى زيادة انتاجية الريف ودخله. و لقد ادى اعتماد الريف اساساً في عملياته الإنتاجية على الطبيعة و وفرة الأيدي العاملة و استخدام ادوات ومعدات انتاج تقليدية الى انخفاض انتاجية العمل و الدخول معاً .
٥. اعطاء الأولوية للتنمية في الوطن العربي و سيطرته على موارده الطبيعية قد ارتبطت الى حد كبير بقضية التحرر الوطني كما ارتبطت بقضية المحافظة على النمو و الانجازات الأنمائية بقضية الدفاع عن الوطن العربي .
٦. العمل على جعل التنمية في الوطن العربي مبرراً لتوطین الاستثمارات الصناعية في اقاليم الوطن العربي بحيث يستطيع كل اقليم ان يمارس دوره في عملية التحول الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمع العربي بأسره .

٧. كل قطر عربي يتمتع الى حد ما بموقع جغرافي متميز و يستأثر ببعض المزايا النسبية دون غيره من المناطق وبذلك يمكن ان يكون منطقة جذب للصناعة التي تتأثر بدرجة كبيرة بهذه المزايا النسبية .
٨. في حالة الأستمرار في التمكن الصناعي فإنه من الممكن ان يتحقق توزيعاً أكثر انتظاماً للمشاريع الصناعية خلال السنوات القادمة شرط ان تنصب الجهود في الاحتفاظ بالاتجاه الحالي للتوزيع الصناعي اضافة الى توفير البنى الأرتكازية في المناطق المختلفة من الأقطار العربية .
٩. يمكن اعتماد تطوير المشاريع القائمة من خلال التوسعات او استحداث المكننة و تبديل الخطوط الأنتاجية بأخرى أكثر تطوراً كأداة لتنظيم عملية توزيع المشاريع الصناعية على المناطق الجغرافية و تسريع عملية التصنيع و التخصص حيث ان هذه قد تفوق في كثير من الحالات من حيث الأهمية و السعة المشاريع الجديدة او المشاريع الأصلية قبل توسيعها . الا ان تحديد جوانب هذا النشاط يتطلب توفر المعلومات حول الأستثمارات و حجم الأنتاج للمشاريع الصناعية و الزيادات السنوية التي حصلت عليها سواء على مستوى القطر او على مستوى الأقطار او على مستوى الفروع الصناعية المختلفة . هناك مناطق توطنت فيها بعض الصناعات كصناعة الغزل و النسيج و توفرت فيها مستلزمات هذه الصناعات الأساسية كالخبرة الفنية و البنى الأرتكازية والصناعات المغذية و التكميلية و سهولة تبادل الخبرة و المواد . فمن الضروري المحافظة على هذا التخصص و التوسع فيها بهدف تحقيق تمكّن صناعي كفوء سيما و ان اغلب منتجات هذه الصناعة تتميز بسهولة التسويق و رخص تكاليفه .
١٠. اعطاء الأستثمار الأولوية بشكل عام في هذا المضمار و توفير الخدمات و المستلزمات الفنية كالكفاءات الفنية و الأيدي العاملة و خدمات التصليح و الصيانة و ضرورة اعطاء القطاع الخاص الأهتمام المطلوب من قبل اجهزة التخطيط بما يتعلق بتوفير الكوادر الفنية اسوة بمشاريع القطاع العام .
١١. في الأعداد لخطط التصنيع و لكي يحقق التمكن الصناعي غاياته و التي لا تتمثل في الفوائد الأقتصادية والفنية فحسب بل و كذلك ضمان المردودات الأقتصادية فلا بد من الأخذ بنظر الاعتبار الواقع الحالي لتوزيع التمكن الصناعي نوعياً بحيث يخدم التوزيع اللاحق لتحقيق الأهداف الأضافية التالية :
- أ - التكامل الصناعي لمشاريع المنطقة (مشاريع مغذية للمواد الأولية و السطية + مشاريع تستخدم الأنتاج النهائي)
- ب - حاجة المنطقة و تكاليف و مشاكل التسويق .
١٢. الأهتمام بالجوانب الأحصائية و المعلوماتية المتوفرة للأستخدام في مجال التمكن الصناعي بشكل خاص و في جوانب الأقتصاد الصناعي بشكل عام و الأستفادة و الخروج بتحليلات أكثر دقة و شمولية حيث يلاحظ عدم توفر معلومات واضحة حول عدد المشاريع و استثمارات و حجم انتاجها و العمالة المستخدمة و التي تعتبر الأساس لتقييم اي مشروع و في اي مرحلة من مراحله و كذلك لتحليل و تقييم واقع التوزيع و التوطين الصناعي .

المصادر

أ- المصادر العربية

- ١ - د/ احمد رشاد موسى " التوطن الصناعي في الوطن العربي بين الحاضر و المستقبل " 2006-55-95
- ٢ - ندوة التنسيق الصناعي – الأسكندرية 2006-50-70، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، القاهرة 2006
- ٣ - مركز التنمية الصناعية للدول العربية " التخطيط الصناعي القاهرة 2008-20-25 "
- ٤ - مركز التنمية الصناعية للدول العربية " نحو استراتيجية بديلة للتصنيع و التعاون الصناعي العربي ، القاهرة " 2008-20
- ٥ - مجلة التنمية الصناعية العربية ، المجلد الأول العدد الثاني آب -اغسطس 2008
- ٦ - المنظمة العربية للتنمية الصناعية " مدخل لأستراتيجية التنمية الصناعية و التعاون العربي " الطبعة الأولى 2008-85-100
- ٧ - د/ يوسف صايغ " التنمية العربية : انجازاتها و قضاياها و تطلعاتها ، مجلة النفط و التعاون العربي " منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول 2008-18-25 العدد الأول السنة الأولى
- ٨ - د/ عايدة الشارة " التوطن الصناعي في الأقليم العربي " الطبعة الأولى دار النهضة العربية ، القاهرة 2006-55
- ٩ - صباح كجه جي "معايير التوطن الصناعي في الوطن العربي" جامعة الدول العربية - القاهرة— دراسة مقدمة الى ندوة التنسيق الصناعي في دمشق 25-30 كانون اول 2006-50
- ١٠ - د/المندلأوي . اسماعيل حسن مهدي " التوزيع الجغرافي للمشاريع الصناعية بغداد 2008 -100 ، دراسة مقدمة الى ندوة التنسيق الصناعي – دمشق

ب- المصادر الأجنبية

- 1- A. Beacham & L.J. Williams “ Economics of Industrial Organization “ 4th Edition , Sir Isaac Pitman & Sons Ltd. 2005-80
- 2- UNIDO “ Industrial Location Policies And Measures In Developing Countries “ U.N. monographs- New York 2005-61
- 3- David Smith “ Industrial Location : An Economic Geographical Analysis , John Wiley & Sins Inc. New York 2006-85
- 4- S.S. Mason “Economics of Planning In Underdeveloped Areas “ New York , Fordham University Press 2005-101
- 5- UNIDO “ Issues & Problems In Manpower Development For Industrialization
- 6- Landa eur , G. “ Theory Of National Economic Planning “ University Of California , press , Berkeley Calif 2004-70

7- Self Peter “ The Planning Of Industrial Location “ London 1999-25